التعليم الثانوي بين الواقع ومتطلبات المستقبل

■ قبل عامين تقريباً جرى اشهار الاستراتيجية الوطنية للتعليم الاساسي في أول مؤتمر وطني للتعليم الاساسي يعقد لهذا الغرض، حيث كان لوجودها اهمية وضرورة ظلت تختمر في عقول قادة ومختصي وزارة التربية والتعليم لسنوات طويلة تمخضت عنها لقاءات وحلقات نقاش مكثفة في سياق اعادة النظر في نظامنا التعليمي وفقاً لما تمليه علينا الضرورة من تمكين اجيالنا الطالعة من استيعاب متغيرات العصر ومستجداته مدركين في ذلك حقيقة ان العملية التعليمية اساس التنمية البشرية وعمودها الفقري وان المرحلة الاساسية في اي نظام تعليمي تمثل البوابة الأم والقاعدة الاساسية لكن ما عداها من مراحل التعليم المختلفة فكانت خلاصة جهد انساني لا يتوقف أثره وتأثيره عند حدود مرحلة تعليمية على اعتبار ان العملية التعليمية كلٍ لا يتجزأ.

د. حسين عبدالله عبادي الأشول*

وبناء على ذلك جاءت فكرة التهيئة والاعداد للاستراتيجية الوطنية للمرحلة التالية مرحلة التعليم الثانوي كامتداد للاستراتيجية الوطنية للمرحلة التالية مرحلة التعليم الثانوي والتعرف على المشكلات والاختلالات التي يعاني منها هذا المستوى التعليمي بكل فروعه وتخصصاته على المستوى الوطني والكشف عن جوانب القوة وجوانب الضعف لمسار العملية التعليمية والتربوية وصولاً الى الارتقاء بمستوى التعليم الثانوي وتوجيه مخرجاته التعليمية لما يحقق متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية واحتياجات سوق العمل والانتاج من التخصصات المتنوعة ومن ثم السيطرة والتحكم في مسار التعليم والتدريب المستمرين وتطويرهما إلى ما يخدم حركة تطور الانسان ويسهم في نمائه وتقدمه من خلال السيطرة على أنظمتنا التعليمية وتوجيهها في الاتجاه الصحيح منطلقين من حقيقة ان التعليم في جوهره هو عملية صناعة المستقبل وهو أداة بناء الانسان المنتج والمبدع حيث باتت ثروات الشعوب وقدراتها تقاس بما لديها من قوى بشرية مؤهلة تمتلك عقولاً مبدعة وخلاقة وليس بما تملكه من نفط ومعادن وقد وضعت قيادتنا السياسية عملية التعليم في مقدمة اولوياتها ورصدت لها ميزانية أكبر من المحدد لها فعلياً كما خصصت لها ثلاث حقائب وزارية في الحكومتين السابقة والحالية وان كان ما تحقق في مجال تطوير نظامنا التعليمي وحديثه لا يزال دون مستوى طموحنا وهذا ما يفرض ضرورة التناغم بين مختلف أنماط التعليم في بلادنا وهو ما تتحمل مسؤولية أخذه بعين الاعتبار كافة مؤسساتنا التعليمية والتربوية ممثلة بوزاراتها الثلاث التربية والتعليم، والتعليم الفني والتدريب المهني، والتعليم العالي والبحث العلمي في إطار التنسيق والمشاركة فيما بينها على أرضية تكامل الادوار وهو مايجب أن تشير وتؤكد عليه استراتيجية التعليم الثانوي ويتطلب بالمقابل ضرورة دور المجلس الأعلى لتخطيط التعليم لتجسيد دوره الفعلي كهمزة وصل بين انظمتنا التعليمية المختلفة ومراكز البحث والتطوير التربوية بالاضافة الى متابعة مؤشرات سوق العمل المتغير ورصد احتياجاته من مخرجات العملية التعليمية أولاً بأول ومراعاة تضمين المناهج الدراسية بما يتطلبه سوق العمل من مهارات وتخصصات متنوعة وفقاً للمستجدات والمتغيرات المستمرة.

ويصعب أن تقوم هذه الرؤى والتصورات بدورها الا من خلال استراتيجيات وطنية واضحة تحدد مجالات اعداد القوى العاملة المدربة وتوزيعها الجغرافي لتتناسب مع اتجاهات التوسع في المجالات الانتاجية المختلفة وكذا إيجاد الآلية المناسبة والدقيقة لتنفيذ تلك الاستراتيجيات ومن هذا المنظور تبلورات فكرة استراتيجية التعليم الثانوي كإمتداد للاستراتيجية الوطنية للتعليم الأساسي في عقول قادة وزارة التربية والتعليم ممثلة بوزيرها الاستاذ الدكتور عبد السلام الجوفي المعروف بنشاطه الدؤوب وتبنيه لكل تصور وفكرة جادة لما من شأنه تطوير وتحديث العملية التعليمية والتربوية في بلادنا.

وإذا كان الهدف من هذه الاستراتيجية كما أسلفنا هو تشخيص وتقييم واقع التعليم الثانوي بغرض تطويره وتحديثه وتحسين نوعية المخرجات التعليمية على اعتبار أن طلاب المرحلة يمثلون المدخلات الاساسية واللازمة لكل الجامعات والمعاهد والكليات المتخصصة لتخريج مجمل التخصصات المتنوعة المستقبلية التي تتطلب التنمية الشاملة واحتياجات سوق العمل اليمني فإن أول شروط نجاح هذه الاستراتيجية هو أن تأخذ عند صياغتها أراء كل المعنيين ومناقشها الخبراء والمختصون في إطار من التنسيق والمشاركة بين أنواع التعليم المختلفة وتقرها الارادة السياسية حتى تصبح وثيقة والية ملزمة لجميع الجهات المعنية بالتعليم والتدريب وبالانسان وتطوره وبسوق العمل ونموه.

وفي هذا الاطار يمكننا المساهمة في تسليط الضوء على بعض الاشكاليات والاختلالات والتحديات التي يعاني منها نظامنا التعليمي بصفة عامة ونظام التعليم الثانوي بكل فروعه على وجه الخصوص مستندين في ذلك إلى تحليل معطيات هذا الواقع التعليمي والى نتائج واستنتاجات أفرزتها بحوث ودراسات وتقارير متعددة قام بها باحثون واختصاصيون في هذا المجال ومن ثم اقتراح بعض المعالجات المناسبة من خلال إضفاء بعض الآليات العملية ذات العلاقة بالتعليم الانتاجي لما من شأنه تحديث مستوى التعليم الثانوي بفروعه العام والمهني والارتقاء به الى الافضل والتي نأمل أن تتضمنها محاور الاستراتيجية التي تحتاج الى جهود كل المخلصين والمختصين بهذا المجال على المستوى الوطني.

ومن هذه الاختلالات والتحديات التي تكتنف نظامنا التعليمي كما سبق الاشارة اليها وكما نلمسها جميعاً وهي بإختصار:

إن نظامنا التعليمي بأنماطه ومؤسساته المختلفة ممثلاً بوزارته الثلاث: التربية والتعليم، والتعليم العالي والبحث العلمي، والتعليم الفني والتدريب المهني، يعاني من ضعف الترابط والانسجام بين مفردات المناهج التعليمية والبرامج التدريبية وطرائق التعليم والتعلم وهذا بدوره أدى الى غموض في السياسات والاهداف التعليمية الواضحة ومن ثم تدن كبير في الجوانب النوعية ومستوى التحصيل العلمي والتدريبي وأن المناهج عائمة وغير واضحة الأهداف وضعيفة الارتباط بمشكلات المجتمع اليمني ولم تواكب التطورات التي يشهدها العصر ويعود ذلك الى عدم مواءمة السياسة التعليمية على المستوى الوطني بمتطلبات وخطط التنمية والاختلالات الواضحة بين المخرج التعليمي واحتياجات سوق العمل المتغير.

ولمعالجة ذلك وعلى ضوء قرار مجلس الوزراء رقم (٢٦١) لعام ٢٠٠٤م بشأن الانجاز النصف مرحلي للخطة الخمسية الثانية ٢٠٠١ - ٢٠٠٥م وخاصة ما يتعلق بتنفيذ البند (٤) والفقرة (أ) والذي نص على الآتي:

"على وزراء: التعليم العالي والبحث العلمي، والتربية والتعليم، والتعليم الفني والتدريب المهني إعداد برنامج عمل تنفيذي يستهدف: إعادة النظر في المناهج التعليمية والبرامج التدريبية ونوعية التخصصات القائمة بهدف تحسين نوعية مخرجات مؤسسات التعليم المختلفة بحيث تكون متوافقة مع متطلبات سوق العمل وظروف الطلب القائمة لدى القطاع الخاص".

وفي هذا السياق فإن نظامنا التعليمي يتطلب بالضرورة في تقديري إلى ما يلي:

١- ضرورة وجود خطط واستراتيجيات واضحة على «المستوى الوطني تكفل الوفاق والتكامل بين مناهج التعليم الثانوي العام والثانوي المهني والتقني وربط توجهاتهما بخطط التنمية وأهداف المجتمع.

٢- ضرورة العلاقة والتنسيق المشترك بين أنماط التعليم المختلف ووجود التجسير الأفقي والعمودي بين الوزارات الثلاث: التربية والتعليم، والتعليم الفني والتدريب المهني، والتعليم العالي والبحث العلمي المكونة لنظامنا التعليمي وكذلك المجلس الأعلى لتخطيط التعليم من أجل ربط توجهات المخرجات التعليمية بخطط التنمية واحتياجات سوق العمل.

٣- ضرورة توافر بيانات عن احتياجات سوق العمل المتطور ومتطلباته ترتكز على قاعدة معلوماتية صحيحة وفق تخطيط تنموي علمي ومتابعة المستجدات والمتغيرات المستمرة في هذا السوق أولاً بأول للاستفادة وتضمين ذلك في المناهج الدراسية والبرامج التدريبية.

ومن هذا المنطلق يمكننا عرض بعض الآليات الاستراتيجية الواضحة الأهداف في سياق التخطيط التعليمي المرتبط بالتنمية الاقتصادية وأهداف المجتمع بغية تحقيق مايسمى بالتعليم الانتاجي المواكب للمستجدات والمتغيرات في سوق العمل وقد انتهجته بعض دول جنوب شرق آسيا وعلى رأسها اليابان والدول المعروفة بالنمور الآسيوية وبعض دول أوروبية وأمريكا ومن هذه الآليات ما يأتي:

١- آليات تكامل التعليم الثانوي العام والتعليم المهني والتقني من خلال تصميم المناهج الدراسية والبرامج التدريبية وفقاً لخطط التنمية وأهداف المجتمع.

٢- آليات ربط سياسات وتوجهات التعليم الثانوي العام والمهني والتقني بكل تخصصاته باحتياجات سوق العمل من خلال ربط المناهج وبرامج التدريب بعالم العمل والانتاج.

٣- آليات مساهمة سوق العمل في تطوير وتحديث التعليم الثانوي العام والمهني بمختلف فروعه من خلال المساهمة في إعداد وتطوير معلم ومدرب التعليم الثانوي العام والمهني والتقني.

وللتعرف على مضمون تلك الآليات سوف نتناول ذلك في موضوع قادم إن شاء الله يتضمن نماذج لبعض دول متقدمة اتبعت تلك الآليات وانتهجتها في نظمها التعليمية حيث حققت ما يسمى بالتعليم الانتاجي في سياق التخطيط التعليمي المرتبط بالتنمية الاقتصادية والمواكب لأهداف المجتمع وسوق العمل أمثال اليابان والمانيا والولايات المتحدة وسنغافورة وماليزيا وغيرها.

وأخيراً: نأمل أن تشتمل استراتيجية التعليم الثانوي المرتقبة في محاورها الاساسية تلك الآليات للنقاش بغية تمكين نظامنا التعليمي وتهيئته لتحقيق الاهداف المرجوة، ذلك أنه بدون إصلاح الخلل القائم في مجمل تلك الآليات فإنه يصبح من المستحيل احداث نقلة نوعية في نظامنا التعليمي ككل.

والله الموفق

* مدير عام المعهد العالي المركزي للتدريب والتأهيل

وجهة نظر

مشاعر!!

إبراهيم المعلمي

■ كما هي مشاعر السعادة والفرح والغبطة والانشراح هي كذلك مشاعر الحزن والغضب والحقد والحسد .. من طبائع البشر.. وإلا لما كان هذا الكائن إنساناً..

● وكلها انفعالات وتفاعلات مشروعه ، وليس من حق أحد أن يعيبها على الآخر أو أن يعتبرها صفات مشينة أو ممارسات غير سوية أو سلوكاً شاذاً.. فكل الناس يحملون هذه الصفات ويتميزون بها عن غيرهم من المخلوقات .

● لكن الله عز وجل قد ميز الانسان أيضاً بالعقل ووهبه القدرة الفائقة على التفكير.. ليجعل من هذا العقل عقالاً لكبح المشاعر السيئة وتقويم السلوك والتمييز بين ماهو حق وماهو باطل.. وكف الأذية عن الآخرين.

● وميز الله سبحانه وتعالى بين عباده لمشيئة لا يعلمها إلا هو وحده بأن أعطى لبعض الناس قدراً كبيراً من العقل ومنحه القدر الكافي من الحكمة بما يستطيع بها السيطرة على انفعالاته .. والتحكم في إطلاق مشاعره التي تمس بالآخرين أو تتسبب في إيذائهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة..

● بينما يختلف الأمر عند البعض الآخر من الناس والأقل حظاً من هذه النعمة الإلهية.. فقد تفلت هذه المشاعر السيئة من عقالها وتتطور من مجرد احاسيس داخلية تعتمل وتتفاعل داخل الانسان إلي سلوك وممارسات بالقول أو بالفعل، تضر بالآخرين أو تنتقص من حقهم أو تجرح مشاعرهم بدون سبب يذكر...

almalemi@hotmail.com

الاتحاد الاوروبي والدروس المستفادة عربيا

◃ عبدالله بن علي العليان●

■ صدر مؤخرا عن مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت كتاب جديد للباحث الأكاديمي العربي د. حسن نافعه حمل عنوان (الاتحاد الاوروبي : والدروس المستفادة عربيا).

وفي مقدمة الكتاب قال د. حسن نافعة: إن التجارب التكاملية والاندماج الأقليمي التي شهدها النصف الثاني من القرن العشرين عديدة غير ان التجربة الاوروبية هي وحدها التي استطاعت أن تفرض نفسها وأن تحتل موقعا فريدا ومتميزا بين جميع هذه التجارب ويعود هذا التميز الى أسباب كثيرة ربما كان أهمها: حجم الإنجازات التي حققتها التجربة الاوروبية من ناحية وخصوصية المنهج المستخدم في بناء العملية التكاملية ذاتها من ناحية اخرى.

ويجمع كافة الباحثين والمتخصصين على أن تجربة التكامل والوحدة في اوروبا تعد أهم وأنجح تجارب التكامل الاقليمي على الإطلاق واغناها بالدروس المستفادة فقد أكدت هذه التجربة، وبالدليل القاطع المستمد من الممارسة العملية على أن نقل نمط العلاقة بين مجموعة من الدول المتجاورة إقليميا وغير المتجانسة ثقافيا من حالة التشتت والصراع إلى حالة التعاون والتكامل، وصولا إلى الوحدة ، هو أمر ممكن، شريطة توافر عوامل دولية وإقليمية ومحلية خاصة فقد استطاعت هذه التجربة أن تبتكر من الأدوات والتقنيات والآليات مامكنها من التغلب بالفعل على أوضاع التنافر وعدم التجانس وهي الاوضاع التي كثيرا ماتسببت في إفشال العديد من محاولات التكامل والاندماج الاقليمي في مناطق اخرى من العالم سواء تلك التي سبقت التجربة الاوروبية ومنها المحاولة العربية أو التي جاءت بعدها ، وهي كثيرة.

مشيرا الى أن التجربة العربية والاوروبية انطلقتا في وقت متزامن تقريبا فقد توقع الكثيرون أن تحقق التجربة العربية بسبب تفوق ماتملكه من مقومات وعناصر الوحدة ، إنجازات أكبر وأسرع مما حققته التجربة الاوروبية غير ان ماحدث جاء مخالفا لكل الطموحات والتوقعات فقد حققت التجربة الاوروبية نتائج بدت حينئذ صغيرة أو بطيئة لكنها استطاعت بالتراكم أن تحدث نقلة نوعية هائلة في اتجاه تحقيق الهدف الأسمى، وهو الوحدة أما التجربة العربية التي حققت في بعض المراحل خطوات وقفزات هائلة ومفاجئة فقد كانت سرعان ماتنتكس وتعود لتدخل من جديد في طريق مسدود ويبدو ان نجاح التجربة الاوروبية من ناحية واخفاق التجربة العربية من ناحية اخرى، وعلى عكس ماكان متوقعا ، شكلا لغزا حاول الجميع أن يفسره على هواه، كل وفقا لمعتقداته ومواقفه الايديولوجية المسبقة.

في القسم الاول من الكتاب تحدث الباحث عن الجذور والمنطلقات للتكامل الاوروبي في الاتحاد موضحا ان هذه الوحدة كانت قبل كل شيء مشروعا فكريا تبلور في أذهان مفكرين وحكماء وفلاسفة وفقهاء ورجال قانون ومصلحين اجتماعيين قبل ان يتحول إلى مشروع سياسي تسهم في بنائه على أرض الواقع مؤسسات تحظى بدعم رؤساء الدول والحكومات وقطاع كبير من النخب السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مختلف الدول الاوروبية ولم يظهر هذا المشروع فجأة أو يخرج في صورة نص متكامل وقابل للتطبيق على أرض الواقع وإنما تبلور تدريجيا ، وعبر قرون طويلة ، من خلال رؤى فكرية تباينت دوافعها واهدافها كما تباينت مضامينها وما انطوت عليه من آليات لحل الإشكاليات والعقبات والمعضلات التي تعترض طريق الوحدة الاوروبية غير ان هذه الرؤى شكلت في الوقت نفسه مخزونا فكريا هائلا نهل منه رجال الحكم والسياسة بما يتناسب مع كل مرحلة بدت فيها الظروف العالمية والاقليمية والمحلية ناضجة لنقل حلم الوحدة الاوروبية تدريجيا إلى عالم الواقع.

وفي القسم الثاني من الكتاب اشار الباحث إلى الهياكل التنظيمية والبنية المؤسساتية للاتحاد الاوروبي مشيرا إلى أن هذه المسيرة الممتدة مابين معاهدتي باريس لعام ١٩٥١ ونيس لعام ٢٠٠١ تم إبرام العديد من المعاهدات الأخرى التي غيرت من شكل البنية التنظيمية ومن آليات صنع القرار في النظام السياسي الاوروبي من بين أهم هذه المعاهدات : معاهدة روما لعام ١٩٥٧ التي دخلت حيز التنفيذ اعتبارا من أول يناير ١٩٥٨ والقانون الاوروبي الموحد لعام ١٩٨٦، الذي أصبح ساري المفعول اعتبارا من يوليو عام ١٩٨٧ ومعاهدة ماستريخت لعام ١٩٩٢ التي أصبحت سارية المفعول اعتبارا من أول نوفمبر ١٩٩٣ وتجدر الإشارة إلى أن تعدد المعاهدات الأساسية التي تحكم عمل النظام السياسي والدستوري للاتحاد الاوروبي يبدو الآن وكأنه يعكس حالة عدم اليقين التي ميزت المسيرة التكاملية الاوروبية وينظر إليه باعتباره العامل الأساسي المسؤول عن التعقيدات التي أوجدت حالة تكاد تبلغ حد الفوضى المؤسسية.

وفي القسم الثالث تحدث الباحث حسن نافعة في هذا الكتاب القيم إلى السياسات الاقتصادية للاتحاد الاوروبي موضحا ان التجربة الاوروبية تعتبر تجربة فريدة ولاتنظير لها في تجارب التكامل والاندماج السابقة عليها أو اللاحقة لها فقد واجه الباحثون صعوبات عديدة عند تعرضهم لتحليل (السياسات الاوروبية)، في تحديد معايير تصنيف وتبويب هذه السياسات وبالتالي كان من الطبيعي ان تختلف هذه المعايير فمنهم من لجأ إلى القسيمات التقليدية استنادا إلى مجالات أو ميادين النشاط الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية وغيرها ومنهم من ميز بين السياسات التي تمس الفرد، باعتباره إنسانا أو مواطنا أو مستهلكا وتشمل: السياسات المتعلقة بحقوق الانسان والمواطن أو بالإعلام ووسائل الاتصال الجماهيري أو بحماية المستهلك وغيرها وبين السياسات التي تمس الفرد باعتباره انسانا او مواطنا أو مستهلكا وتشمل: السياسات المتعلقة بحقوق الانسان والمواطن ، أوبا لإعلام ووسائل الاتصال الجماهيري أو بحماية المستهلك ،وغيرها ، وبين السياسات التي تمس المجتمع ككل وتنقسم بدورها إلى فرعين: أحدهما يطلق عليه وصف (السياسات الأقلية أو العامة) لأنها سياسات تمس أكثر من مجال مثل : السياسة الاقليمية والسياسة الاجتماعية والسياسة الضريبية والمالية وسياسة المنافسة وسياسة البيئة، وغيرها، والآخر يطلق عليه السياسات الجزئية أو القطاعية لأنها تتعلق بقطاعات ومجالات نشاط محددة غالبا ماتكون ذات طبيعة فنية مثل:السياسة الصناعية وسياسة البحث والتكنولوجيا وسياسة الطاقة وسياسة المواصلات والسياسة الزراعية وغيرها بالإضافة إلى السياسة الخارجية والأمنية والتي عادة مايفرد لها قسم خاص بها.

وفي القسم الرابع ناقش الباحث علاقة الاتحاد الاوروبي مع العالم الخارجي في أبعادها الاقتصادية والتجارية والسياسية والأمن وفي تناوله هذه العلاقة مع العالم العربي أشار إلى أن المرحلة النفطية وهي الاكثر اهمية حيث بدت مفردات المعادلة وكأنها قد تغيرت تماما، مقارنة بالمرحلة السابقة وبعد ان كان العرب في موقع الدفاع عن أرضهم وعرضهم في مواجهة محتل أوروبي غاصب إذا بهم يظهرون فجأة وكأنهم يملكون من مصادر القوة مايستطيعون به التأثير في الطرف الآخر وإجباره على التعامل معهم على اساس من الندية والاحترام المتبادل وهكذا بدأت العلاقة العربية الاوروبية تنتقل من نمط التحكم والسيطرة إلى نمط التعاون والحوار.

والواقع ان عوامل عديدة لامجال للخوض فيها الآن تضافرت لصنع لحظة قومية قرر العرب خلالها خوض الحرب ضد اسرائيل لتحرير ارضهم المحتلة واستخدام النفط كسلاح سياسي ضد الدول المساندة لإسرائيل وبالفعل بدأت في ٦ اكتوبر ١٩٧٣م حرب منسقة ومخططة على الجبهتين المصرية والسورية وبعد عشرة أيام من المعارك العسكرية الناجحة اتخذت البلدان العربية المصدرة للنفط قرارها الشهير بحظر تصدير النفط إلى الدول المساندة لإسرائيل مع تخفيض الإنتاج الكلي للنفط بواقع ٥ بالمائة شهريا إلى أن يتم الانسحاب الاسرائيلي بالكامل من الاراضي العربية المحتلة في عام ١٩٦٧م وقد طبق قرار الحظر فورا على الولايات المتحدة بسبب قرارها مد الجيش الاسرائيلي المنهار بجسر جوي من المعدات العسكرية ، وعلى هولندا بسبب تصريحات لوزير خارجيتها حمل فيها مصر وسوريا مسؤولية اندلاع القتال وطالبهما بالعمل على دعم العودة إلى خطوط ماقبل بدء العمليات.

وفي القسم الخامس للكتاب (التجربة الاوروبية في مرآة التجربة العربية) قال الباحث حسن نافعة: إن دراسة التجربة الاوروبية في مرآة التجربة العربية يمكن أن يسهم في وضع ايدينا على هذا الخلل والتعرف على الاسباب التي جعلت النظام العربي يبدو عاجزا عن التقدم بثبات إلى الأمام في خطوات واثقة حتى وإن كانت بطيئة، ومبله الدائم إلى الدوران حول نفسه والعودة بالتالي إلى الوراء في حلقة مفرغة ومعيبة عقب كل قفزة كبيرة ومفاجئة إلى الأمام.

وفي القسم السادس والأخير (قابلية النهج الاوروبي في التكامل للتطبيق في الواقع العربي) اشار الباحث إلى الأسلوب المنهجي للتكامل مع العالم العربي موضحا ان النظام الاوروبي والعربي نشأ في سياقات تاريخية ودولية مختلفة وبالتالي كان من الطبيعي ان يفرز كل منهما مناهج وآليات تكاملية مختلفة تتناسب مع هذه السياقات ولأن التجربة الاوروبية في التكامل هي الأنجح والأكثر تحقيقا للإنجازات الملموسة على الأرض فقد أصبح هناك ميل طبيعي في الكتابات العربية لكيل المديح للتجربة الاوروبية وكيل الانتقادات للتجربة العربية مع التركيز في الوقت نفسه على قضية المنهج المستخدم في التجربة الاوروبية أي المنهج الوظيفي واعتباره مفتاح النجاح والعامل الرئيسي وراء كل هذه الإنجازات الهائلة التي حققتها التجربة الأوروبية.

وتوحي مطالعة الادبيات العربية التي تناولت مؤخرا موضوع المقارنة بين الخبرتين الاوروبية والعربية بنتيجة مفادها أن إهمال التجربة العربية للمنهج الوظيفي هو السبب في تعثرها وبالتالي فلامخرج لها إلا بالتخلي عن النهج الوحدوي الفيدرالي الذي اتبعته حتى الآن وتبني المنهج الوظيفي بدلا منه، اقتداء بالتجربة الاوروبية.

* كاتب عربي

حماية المستهلك موسمياً فقط.. !!

عبدالله البحري

■ ..أتمنى انا وغيري من المستهلكين بأن نرى الجمعية المعنية بحمايتنا وهي على وتيرة من العمل غير الموسمي وخاصة عندما نكون نحن المواطنين وذوي الدخل المحدود في امس الحاجه لتدخل هذه الجمعية وغيرها من الجهات الرقابية الرسمية والأهلية والتي لها علاقة مباشرة بمكافحة ودحر كافة من يروج او يعرض سلع وبضائع او مواد غذائية قد تكون مخالفة معظمها لمعايير المواصفات والمقاييس والجودة وتحديداً عندما نجد هذه الموارد معروضة وبشكل يوحي لكل إمرء منا بالريبة والشك نظراً لطريقة عرضها ولزيادة كمياتها وللعلامات التجارية التي تحملها وكذا لما تحمله كل سلعة وقطعة منها لبعض الختومات المبين من خلالها تاريخ الانتاج وتاريخ الانتهاء ،والأمر برمته قد يجعلنا كمستهلكين عرضة لذلك الاستقطاب والجذب الذي يجرنا نحو شراء هذه السلع لكونها بأسعار متناسبه مع أحوالنا المادية .. كيف لا وهي تغص بالأسواق والارصفة وتماثل البضائع المعروضة في تلك الاسواق والمراكز الكبيرة من حيث الشكل في الغالب ومن حيث السعر فهي ذات فارق يغرينا بالطبع ؟!!

إن لومنا على جمعية حماية المستهلك وبعض الاجهزة الرقابية والتموينية يتمثل في أن هذه الجهات تبقى في حكم المنذر والمذكر وحسب باعتبارها غير جادة في تفعيل انشطتها ومهامها المعروفة على مدار العام باستثناء ما نسمعه على هيئة خبر او نبأ موسمي يتخلله تقرير مصور عبر التلفزيون ليوم او حتى بضعة ايام من كل عام -كشهر رمضان او العيد - وحسب.. ما يلبث هذا النبأ او الخبر بالتلاشي ما يجعل بعض تجار هذه السلع والبضائع متفوقين ومتطورين من حيث التلاعب بالأسعار او تواريخ صلاحيات هذه المواد والتي دائماً ما يتم تخزين معظمها في أماكن غير مؤهلة وغير ملائمة لأصنافها وأنواعها ولدرجة من الإتقان الذي يجعل رصدها ومراقبتها من قبل هذه الاجهزة صعباً وحتى نجاح تدفقها الى الأسواق الشعبية والمركزية وبطرق لا يعلمها سوى الراسخين في هذا المجال اما ما نراه من المعروض والمتسرب والقريب الانتهاء من هذه المواد المتنوعة او بعض ما يكون مزوراً بعلامات واختام فهو ما يتحمله عند إكتشاف المخالفات اولئك الصغار من التجار العارضين لها عند الارصفة والاسواق المذكورة وغيرهم من المروجين الكبار والموزعين عبر مخازنهم المخفية او المهربين لهذه المواد فهم بعيدون عن كل المضايقات.

والمهم في الأمر ان المستهلك وهو المواطن البسيط هو المتضرر وهو المتحمل لظلم هؤلاء وخاصة اذا كان لا يقرأ ولا يكتب فإنه غير محمي سوى من رب السماء.